ورقة سياسية

تأثير التيار الديني على بقاء الكيان المؤقت
رؤية بن غوريون

2024-12-24

الفهرس:

1. رؤية بن غوريون حول حدود الدين والدولة (القوانين)

- مبادئ بن غوريون لإدارة التعددية الدينية/العلمانية

2. تداعيات نفوذ التيار الديني على الكيان بحسب رؤية بن غوريون

3. التيار الديني كنموذج حالي

2. تأثير تضخم التيار الديني على الدولة

- الحمض النووي لهوية الدولة

- المؤسسة العسكرية

- نظرية الصراع

- المؤسسة القانونية

▪ المقدمة:

لم يجد الآباء المؤسسين للصهيونية ومن بينهم ديفيد بن غوريون جامعاً لشتات اليهود إلا التوراة، فاستخدم الدين اليهودي كأداة في صنع الهوية الجامعة لليهود، ليس لجوهره إنما كإرث صمغي في المشروع الصهيوني.

على الرغم من النهج الاحترازي الاحتوائي الذي اعتمده بن غوريون في تحديد جغرافيا النفوذ الديني في دولته الجديدة، إلا أنه كان حازماً في بناء هوية دولة "ديمقراطية" يخضع فيها الجميع للقانون، لا يكون فيها للدين ارتباط هوياتي إنما روحي فقط، كما أبقى الباب مواراباً أمام حسم جميع القضايا الجدلية تجنباً للانزلاق إلى صدام إيديلوجي داخلي مع بداية تأسيس الدولة.

توسع حضور الجبهة الدينية في الكيان مع الوقت، وازداد التيار الديني تأثيراً في مؤسسات الدولة، حتى وصل إلى الحكومة بثقل وازن ضمن ائتلاف نتنياهو، وسرعان ما ظهرت مؤشرات تحيل إلى رؤية بن غوريون وتحذيراته من أن أي نفوذ ديني داخل الدولة سينتهي بضياع الدولة وسقوطها.

تركزّ هذه الورقة البحثية على تبيان مبادئ وتعليمات بن غوريون حول حدود الدين والدولة كما ثبتّها في مشروعه التأسيسي للكيان، ورؤيته حول تداعيات النفوذ الديني على الدولة، لمقارنتها مع الواقع الحالي للتيار الديني المتشدد ومدى تأثيره على الحمض النووي لهوية الدولة ومؤسساتها العسكرية والقانونية ونظرية الصراع اليهودي.

▪ رؤية بن غوريون حول حدود الدين والدولة (القوانين):

في المرة التي غضب فيها بن غوريون وصرخ ضارباً يده على الطاولة لأن تعليمات بحلق اللحية وبرنامجاً للتعليم العلماني فُرض على العائلات المتدينة في مخيمات المهاجرين، تحكي الكثير عن رؤية بن غوريون لعلاقة الدين مع الدولة التي أسسها، وهو الأمر نفسه أي التعليم الديني الذي تسبب باستقالته من الحكومة في ديسمبر 1952، ليس لأن بن غوريون أراد للدين دوراً محورياً في الدولة التي أسسها، لكن واقع الدولة الفتية ألزم بن غوريون تقديم أولوية تحقيق إجماع قومي تحت مظلة الدولة فعارض التمييز بين اليهودي والديمقراطي، واعتمد نهج الأولويات لتحقيق الصالح الإسرائيلي المشترك، باحتواء التيارات الإيديولوجية والدينية في الظرف الحسّاس للدولة على مبدأ إنشاء "مساحة تسامح" مع التناقضات اليهودية على أن تكون جميعها خاضعة لدولة القانون.

ربط بن غوريون بين الدين والدولة بحيث "تمسك الدولة بالدين في يدها" ولا تسمح للمتدينين بالحصول على قدر كبير من الاستقلال، من دون أن يجرّ ذلك إلى صدام داخلي أو تقديم صورة تفرد "وطني"، وما فعله كان بإعطاء السلطة الحاخامية صلاحيات تتعلق

بالزواج والشريعة اليهودية والسبت كقوانين دولة وسمح بن غوريون بأطر تعليمية منفصلة، وإعفاء من التجنيد للحريديم، تحت ما سمّاه "الوضع الراهن" كترتيبات مؤقتة تضمن الحصول على دعم ممثلي اليهود المتشددين، الأمر الذي أدّى إلى تربية أجيال كاملة تعظّم السلطة الدينية على حساب سلطة الدولة.

ما فعله بن غوريون كان تأجيل رسم العلاقة الحساسة بين الدين والدولة، ضمن رؤية انضباطية لا يُسمح فيها للمؤسسة الحاخامية بالانحراف عن مجالات العمل التي حددتها الدولة، أو التدخل في الأمور التي لم يعهد بها القانون للمؤسسة الدينية.

أراد بن غوريون وسم هوية الدولة بطابع "ديموقراطي" قبل أي شيء؛ لا يكون فيه للدولة وجه ديني أو ارتباط ديني، لكنه وجد أن الانقسام الأيديولوجي الذي ميز المستوطنة العبرية هو شر مرضيّ: "كيف نحصل على أرض إسرائيل، وماذا علينا أن نفعل للحصول عليها؟" تساءل في مقال عام 1915، ووضع على الفور شرطاً أساسياً: "سوف تصطف قوى الأمة وتتحد، والأحزاب السياسية والدينية سوف تتوحد" وقام بخطوة كلاسيكية تحول التركيز إلى الداخل، وتوضح أن بناء الأمة هو "خلق تاريخي ومشروع جماعي للشعب، لا يعتمد على الظروف الخارجية، بل على العمل المشترك من أجل مجتمع عظيم".

في المنظور الأضيق ابتعد بن غوريون عن حسم أي تسوية بين المعسكريين المتدين والعلماني باعتباره باباً خطراً يمس بالوجود اليهودي، وفي ضوء "المهام الوطنية" الثقيلة تساءل بن غوريون عما إذا كان "هذا هو الوقت المناسب للخلاف بيننا في أمور الدين والدولة"، في الحقيقة كان ينظر إلى الدين كتقاليد وطقوس مهمة لكنها لا يمكن أن ترقى لتكوين المبادئ الأخلاقية لليهودي إذ حسب قوله "لن يسمع رأيهم إلا في أوساطهم الروحية".

- **مبادئ بن غوريون لإدارة التعددية الدينية/العلمانية**

فيما يلي المبادئ التي أسسها بن غوريون لتشكيل علاقة الدين والدولة، والتي تم وثيقها في خطاباته، رسائله، كتاباته، ومرتكزات دولته:

- **يخضع الدين لسلطة الدولة:**

يمنح القانون المكتب الحاخامي سلطة محددة، وطالما أن الحاخام يعمل بسلطة الكنيست، فإن الكنيست يحدد ما عليه فعله. أما في حال رفض المكتب الحاخامي والجبهة الدينية تعليمات الكنيست، وفي رأيي أن لهما الحق في القيام بذلك - فالنتيجة الحتمية ستكون بانتزاع الكنيست كل سلطات الدولة الممنوحة للحاخامات. لا يمكنك الإمساك بالحبل من كلا الطرفين؛ وعليك

أن تختار الطريق الذي تريد أن تسلكه: إما أن الحاخام لن يكون له أي صلة بقانون الدولة، ولن يتمتع بسلطة الدولة، وسيتصرف بقوة القانون الديني فقط، وإما سلطة دولة كما تحددها الدولة، لا مفر من هذا الخيار، ولا يعقل أن يُمنح الحاخامات سلطة لا تُمنح من الدولة[1].

- **التعايش لا الإكراه أو الاستفراد:**

يجب أن يكون أصدقائي المتدينين على علم، أن أي محاولة لفرض الأمور التي لا نريدها، سوف يؤدي إلى فشل الحركة الصهيونية، وخذلان دولة إسرائيل، وسوف يتعرض الدين لضرر جسيم، ويؤثر على بنية التقاليد بين الناس. كلنا نحب التوراة ونفتخر بها، لكن التوراة أعطيت لإسرائيل، ولم تعطى إسرائيل للتوراة. [2]

لا بد من رؤية اختلافات الرأي في المجال الديني، وهنا بالذات تكون الاختلافات حادة إلى الهاوية، لأنها تمس جذر الجذور بالنسبة للطرفين المتدين والذي يؤيد وجود الدولة، لذا على كل منهما أن يعيش ويبني الوطن والدولة معًا دون أن يفرض أحد رأيه على صديقه.[3]

إنهم جميعاً يهود وأفراد في أمة واحدة وهناك حاجة إلى التفاهم المتبادل، الإكراه الديني غير ممكن، تماماً كما الإكراه ضد الدين.[4]

هناك تناقض كبير في إسرائيل حول الدين والدولة – ولا يمكننا أن نتجاهل هذا الواقع، التناقض عميق وثاقب حتى الهاوية. ومع ذلك، لا ينبغي للطائفة الأرثوذكسية المتطرفة أن تعتقد أن لديها فقط حصة وميراث في الأصول الروحية التاريخية للأمة العبرية. كل الذين يبنون الوطن بالإيمان ويبذلون حياتهم من أجل فداء شعبهم، لهم نصيب وميراث في كل ممتلكات الشعب. وإذا كان هناك اختلاف في التصور، فهو أن فريقاً واحداً يعتقد أن دولة إسرائيل قد خلقت لأصول اليهودية، ويعتقد فريق ثان أن أصول اليهودية تم إنشاؤها من قبل شعب إسرائيل ومن أجله. إلا أن هؤلاء وهؤلاء يشتركون في كامل تراث الشعب العبري، على الرغم من التناقض الأيديولوجي بينهم. لذا علينا أن نجد طريقة للتفاهم المتبادل واستخلاص الحقيقة المشتركة بين المعسكرين، وإذا أزيلت في المسائل الدينية كل الحسابات الحزبية والطبقية، أعتقد أنه من الممكن إيجاد "تسوية مؤقتة" من منطلق علاقة الاحترام المتبادل والرغبة في التفاهم المتبادل[5].

- **عدم تشويه جوهر الإرث اليهودي:**

هناك طقوس في الديانة اليهودية، مثل الكوشير، وهي جزء عضوي من الدين، وهي عزيزة على المعسكر الأرثوذكسي المتطرف بأكمله الذي يريد أن يلتزم بها جميع اليهود. لكن إذا كان هذا المعسكر أو وكلاؤه سيقدمون موضوع الطقوس على أي شيء آخر، سيتم تجاهل

---

[1] كتاب "من تعاليم ديفيد بن غوريون"- ص 418
[2] دافيد بن غوريون في إعلان الاستقلال يوم 14 مايو 1948
[3] نتساح إسرائيل، 1953، رؤية ومسار، المجلد الرابع، ص 275.
[4] كتاب "من تعاليم ديفيد بن غوريون"- ص 419
[5] السياسة الخارجية والداخلية للإدارة، 1934، التحولات

المكون الأخلاقي والإنساني الغني لليهودية والديانة اليهودية، ليس هناك سلف ديني أعظم من هذا، ولن يكتب المجد إلا بالجوهر الحقيقي للإرث اليهودي[6].

- **عدم تحويل الدين إلى قناع وأداة ضغط في الحرب السياسية والطبقية:**

لا تجعلوا من الحرب الدينية وسيلة للحرب السياسية والتحريض الطبقي. لماذا التحريض على العمال فقط بما يخص تدنيس يوم السبت؟ منذ مجيئي، قبل ثمانية وعشرين عامًا، إلى بيتح تكفا، كنت أرى سائقي الآلات الزراعية في بساتين الموشاف يعملون يوم السبت، ولم أسمع أبدًا أن أحداً من الحاخامات والمحاربين المتدينين يحذر من تدنيس السبت في الموشاف[7].

- **لا وجود في الدولة للقواعد الدينية:**

لا يمكن تحويل القواعد السياسية إلى قواعد دينية، والشخص المتدين ملزم بمراعاة التعليمات السياسية حتى عندما لا يفهم معناها، ولا بد أن أذكر أن ممثلي المزراحيين و"الرابطة الدينية" أعلنوا أمام الشعب والعالم، قبل قيام الدولة، أنهم لا ينوون إقامة دولة ثيوقراطية، ودولة إسرائيل لن تكون ثيوقراطية[8].

- **بناء القدرة على التسوية بين المعسكرين الديني والعلماني:**

إن القدرة على التسوية هي شرط أساسي لوجود أي مجتمع أو منظمة أو دولة. فحتى الدولة الراسخة والمستقرة تحتاج إلى القدرة على التنازل في الأمور التي لا تتطلب قراراً عاجلاً ونهائياً. إن دولة إسرائيل تحتاج إلى هذه القدرة دائماً، وليس عليها أن تتسرع في اتخاذ قرارات من شأنها أن تلحق ضرراً جسيماً بالقدرة على دمج الفئات وتحقيق تعاون في الدولة. لا يمكن ولا ينبغي تجنب جميع المناقشات ولا جميع القرارات، ولا يمكن لأي قواعد مجردة أن تحدد مجالات القرار ومجالات التسوية، إن الجدل العنيد حول وضع الدين في البلاد أو محاولات الإكراه في الأمور الدينية يمكن أن يكون بمثابة انفجار وطني، وفي أفضل الأحوال، من شأنه أن يؤخر عملية الانصهار الداخلي، وهي الحاجة الأساسية والشرط المسبق لوجود الدولة[9].

- **احترام الجميع للقانون:**

إن صلاحية القانون لا تكمن في العقوبات التي تنطوي على خرقه، بل في احترام الجمهور للقانون والإرادة العامة لدعمه والحفاظ عليه[10].

---

[6] السياسة الخارجية والداخلية للإدارة، 1934، التحولات
[7] السياسة الخارجية والداخلية للإدارة، 1934، التحولات
[8] الدستور أو القوانين، 1950، الرؤية والمسار
[9] نتساح إسرائيل، 1953، الرؤية والمسار، المجلد الرابع، ص 280-279
[10] ثورة الروح 1949 الرؤية والمسار، المجلد الأول، ص 35

لن يحترم الشعب القانون فحسب، بل سيحبه أيضًا إذا كان القانون مستمدًا من الإرث العبري الأمين والمبارك "تحب قريبك كنفسك"، إذا كانت الدولة والنظام الاجتماعي مبنيان على الرابطة المتبادلة والمساعدة المتبادلة بين جميع المواطنين - كيهود مثل غير اليهود[11].

- **سيادة القانون:**

إن حرية الفرد وحرية الشعب لا تعتمدان على إعلانات الحريات، ولا على الدستور بل على مبدأ واحد: سيادة القانون، بلد يخضع فيه كل مواطن وجندي ومسؤول ووزير ومشرع وقاضي وشرطي - للقانون ويتصرف بموجبه؛ والقانون يجب أن يطبق على الجميع دون استثناء. لا يجوز لرئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء وكل من الوزراء، بحكم مناصبهم، أن يفعلوا إلا ما يسمح لهم به القانون، فقط في مثل هذا البلد تكون الحرية مضمونة للفرد والأمة. في دولة لا تتمتع بسيادة القانون، لا تتمتع بالحرية، حتى لو كان دستورها يشتمل على ميثاق الحرية الأكثر قوة وتقدماً في العالم[12].

إننا نرى أن نظام الديمقراطية وحرية الإنسان شرط أساسي لوجود شعبنا ونمو بلدنا[13].

يجب على الدولة أن تمسك بالدين في يديها[14].

- **الدين ليس القوة الموحدة للشعب اليهودي:**

منذ تحرر الفكر الإنساني وتخلصه من أغلال التقاليد، لم يعد الدين هو القوة الرابطة والموحدة والحاكم بين الفئات المتشعبة للشعب اليهودي؛ كما أن الارتباط بالأمة اليهودية لم يعد مشمولا بجميع اليهود، وليس هناك الكثير من اليهود اليوم الذين يتوقون إلى مجيء المسيح[15].

- **الجبهة الدينية لا تمثل اليهودية:**

الأحزاب الدينية لا تمثل اليهودية. ونحن لا نعترف بحقهم في تمثيل اليهودية الأصلية في جذورها أكثر منا. ونحن لا نحرمهم، لا سمح الله، من مناصرة اليهودية الأصلية وجذورها، ولكن لا يحق لأحد منهم أن يمنعنا من مناصرة اليهودية الأصلية وجذورها[16].

لقد كانت هناك دائمًا اختلافات في الرأي وخلافات بين شعب إسرائيل. ولكن لا يحق لأحد أن ينكر حق الآخر في الاعتقاد بأنها الحقيقة. لن يتم استبعاد يهودية الحاخام اسحق مئير ليفين وولاءه لأن أغودات إسرائيل اتخذت في السابق موقفاً معيباً واعترفت الآن بخطئها. هذا كل ما أريده - ألا يتم رفض الآخرين. لا أحد منا يحتاج إلى موافقة صديقه اليهودي، نحن يهود

---

[11] كتاب "من تعاليم ديفيد بن غوريون"- ص 424
[12] الدستور أو القوانين، 1950، الرؤية والمسار ، المجلد الثاني، ص147
[13] السياسة الخارجية الرؤية والمسار المجلد الثالث، ص 288
[14] دافيد بن غوريون مخاطباً يبوفيتش
[15] خطاب ألقاه دافيد بن غوريون في أغسطس 1957
[16] التعليم والدين، دافيد بن غوريون

مثلكم. نحن لسنا أسوأ منكم، ولسنا أقل استنارة منكم في الماضي اليهودي وفي جذور اليهودية. لكننا مختلفون عن الكثير منكم. وأقول نحن لسنا أقل تقوى من أي منكم في القاعدة اليهودية العظيمة "أحب قريبك كنفسك".

أتوجه إلى من يعتبر الدين قضية مركزية بالنسبة لهم، الأتقياء ذوي النية الطيبة منهم - هناك أيضاً من هم في الواجهة الدينية - وأقول لهم بكل جدية وبكل احترام: يتسبب الدين ممثلاً برجال الدين بإحداث الانقسامات على وجه التحديد في الجمهور العامل، إذا جاز التعبير، باسم الدين، بينما يدعم مؤسسات أخرى عامة. على أية حال، لا ينبغي لأعضاء الجبهة الدينية أن يطلبوا من الحكومة المساعدة في إحداث الإنقسام[17].

- **إعفاء طلاب المدارس الدينية من التجنيد:**

منح بن غوريون مئات الشبان من طلبة المدارس الدينية "اليشيفا"[18] إعفاءً من الخدمة العسكرية على اعتبار حاجته إلى الائتلاف مع المتدينين والعمل على استقرار المجتمع تحت رئاسته، وحقيقة "اضطهاد اليشيفوت في أوروبا بعد المحرقة"، واعتقد بن غوريون أنه يمكن إعفاء المئات فقط من الذين يدرسون في إسرائيل، لكن بعد مرور عشر سنوات فقط على قيام إسرائيل، كتب بن غوريون إلى الحاخام الأكبر يتسحاق هرتسوغ، جد الرئيس الإسرائيلي الحالي، رسالة يقول فيها إنه نادم: "عندما أعفيت شبان اليشيفوت من الخدمة في الجيش، كان عددهم قليلاً، وقالوا لي يومها إن إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي بقيت لطلبة التوراة، لكن لا شك في أنه مع مرور الزمن، تزايد عدد طلبة اليشيفوت، وبلغ الآلاف"، لذلك قدّم اقتراحاً جديداً: "يمكن لطلبة اليشيفوت الذين يكرسون حياتهم لدراسة التوراة أن يقوموا بتدريبات أساسية لمدة 3 أشهر"، ويمكنهم أيضاً أن يخدموا في الاحتياط، وأوصى بتجنيد كل الآخَرين. وأضاف: "يجب أن نتذكر أنه لم يكن من المفترض أن تبقى إسرائيل تعيش حياة المنفى، كما أنني لم أجد في التوراة ولا في كلام الأنبياء وكتاباتهم أن تلامذة التوراة معفيون من الدفاع عن وطنهم".

- **التغلب على الانقسام والتفكك:**

إن الانقسام الحزبي هو مجرد مظهر من مظاهر افتقار الشعب اليهودي إلى حس وعادات الدولة، وإن كان من أكثر المظاهر رعباً، ولم تتمكن دولة إسرائيل بعد من التغلب على هذا الفشل. وإن جوهر المشكلة لا يكمن فقط في الانقسام الحزبي، بل في التناقض الفعلي بين وجهتي نظر مختلفتين حول جوهر اليهودية وبين اتجاهين متعارضين في تشكيل صورة الشعب اليهودي واليهود ودولة إسرائيل[19].

---

[17] التعليم والدين، دافيد بن غوريون

[18] مدرسة يهودية دينية لتعليم الهالاخاه (الشريعة اليهودية) وخاصة التلمود، وكذلك طرقات الإفتاء في الديانة اليهودية.

[19] نتساح اسرائيل، دافيد بن غوريون

دولة إسرائيل ليست مدرسة ثانوية بل دولة ديمقراطية. ولن تكون كذلك إذا لم تتغلب على مشكلة الانقسام والتفكك، وأزمة الدولة المتجذرة في فصائل متعددة، وخطورة المسافات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية بين الطوائف[20].

- **الجيش ليس ساحة للصراع السياسي والإيديولوجي:**

لن يقوم الجيش بمهمته، لا في الأمن، ولا في التعليم، ولا في الاستيطان، من دون وحدة متماسكة وأخوة أخلاقية بين رفاق السلاح، ويجب ألا يُسمح بأن يصبح الجيش ساحة للصراع السياسي والأيديولوجي بين الفصائل والأحزاب.

ليس من اختصاص القيادة التحقق من آراء الجنود، ولا يحق للجيش الحكم على آراء مرؤوسيه، يتمتع الجندي بحرية الفكر كمواطن في الوطن، ويسمح له بالانضمام إلى أي اتحاد وحزب موجود في البلاد بموجب القانون.

إلا أن الجيش، باعتباره قوة مسلحة، قد يتحول إلى تنظيم متشرذم يهدد أمن الدولة والشعب الداخلي والخارجي، إذا لم يخضع لانضباط صارم، وإذا لم يكن تابعاً تماماً للسلطة المدنية في البلاد، وإذا كانت تصرفات كل جندي وأسلوب حياته، طالما يخدم في الجيش، فلن يتم تنظيمها بتعليمات القيادة والحكم العسكري.[21]

- **التعامل مع الفرق المتطرفة بحذر شديد وحزم:**

أُبدي تسامحاً تجاه أي نشاط ديني يتم في منطقة الشرعية، وأعارض بشدة أي نشاط غير شرعي، حتى لو قام به التيار الديني الأكثر تطرفا مثل "ناطوري كارتا" (Neturei Karta)[22].

أما أخذ القانون بأيديهم ومضايقة المواطنين الذين يدنسون يوم السبت حسب رؤيتهم للعالم، وتصنيفهم كمجموعة ترفض الاعتراف بسيادة دولة إسرائيل، فإنه يجب اتخاذ تدابير للحد منها-في الواقع، هناك أسباب خاصة تجعل من الضروري التعامل معهم بالقفازات الحريرية.

ويبرر بن غوريون نهجه التصالحي إلى حد التسامح في هذه القضية، عندما يقول: "لماذا لا نعاملهم كما ينبغي أن نفعل مع أي مخالفين آخرين للقانون؟ أولاً وقبل كل شيء، سيكون الأمر دائماً أكثر صعوبة وتعقيداً عندما يكون الدافع لخرق القانون نابعاً من معتقد ديني عميق، سبب آخر ينشأ من أنهم "ناطوري كارتا" يمثلون عالمًا جاء منه معظمنا، عالم عرفناه في طفولتنا، عالم أجدادنا الذين كان لديهم نفس عالم المفاهيم، ونفس النظرة إلى العالم، نفس الملابس ونفس الشيوخ، إنهم يشبهون أجدادنا تمامًا. فكيف يُلقى أبوك في السجن حتى لو كان يرجمك بالحجارة؟ علاوة على ذلك، فإنهم يزعمون أنهم يحافظون على نفس

---

[20] التربية والدين، دافيد بن غوريون

[21] عن هيكل الجيش وطريقته، دافيد بن غوريون

[22] "ناطوري كارتا" أي حارس المدينة، هي حركة يهودية حريدية ترفض الصهيونية بكل أشكالها وتعارض وجود دولة إسرائيل. تعدادهم يقارب 5000 موجودون في القدس ولندن ونيويورك، ترفض هذه الطائفة دفع الضرائب لدولة إسرائيل حيث أنهم لا يعترفون بها، وصل الأمر بهذه الطائفة إلى أنهم لا يقبلون لمس أي عملة ورقية أو نقدية تحمل صور وشعارات للصهيونية.

المعتقدات التي كان أسلافنا على استعداد للتضحية بحياتهم من أجلها.

أما عن التفاعل بين الأحزاب الدينية الصهيونية و"ناطوري كارتا" فيرى بن غوريون أن: "هناك أيضاً بعد سياسي ناجم عن إحجام الحكومة عن استخدام العصا الغليظة ضدهم، لقد تحدثت مع الأحزاب الدينية الأعضاء في الائتلاف. إنهم صهيونيون ويتعاطفون بشكل كامل مع المصالح الوطنية للدولة، أي أنهم يظهرون المسؤولية الكاملة. لكن فيما يتعلق بتعاملهم مع القضايا الدينية، فهم متفقون مع بعض مطالب "ناتوري كارتا"، وهم أيضًا يرغبون في رؤية حظر على وسائل النقل يوم السبت، على الرغم من معارضتهم لفرض هذا القانون بالقوة. لكن سيكون من الصعب عليهم البقاء في ائتلاف يتعامل بقوة مع مجموعة قاتلت، حتى لو بشكل غير قانوني، من أجل الحفاظ على يوم السبت. هذه هي الأسباب الرئيسية وراء ضرورة التعامل مع هذه المشكلة بطريقة منقّحة".

- **تداعيات نفوذ التيار الديني على الكيان بحسب رؤية بن غوريون:**

1. إن محاولة التيار الديني فرض أي أمر على الدولة، سوف يؤدي إلى **فشل الحركة الصهيونية، وخذلان دولة إسرائيل، وسوف يتعرض الدين لضرر جسيم، ويؤثر على بنية التقاليد لدى الشعب**.
2. سيطرة الدين أو الإكراه الديني سيؤدي حتماً لاختلافات حادة ستقود الدولة نحو **الهاوية**.
3. التناقض العميق للمعسكرين الديني والعلماني يجرّ إلى **الهاوية**، في حال عدم وجود اتفاق وتسوية قائمة على التفاهم والشراكة.
4. **لا يتحقق المجد للشعب اليهودي** إلا بالجوهر الحقيقي للإرث اليهودي غير ممثلاً بالدين.
5. القدرة على التسوية (بين المعسكريين) هي **شرط أساسي لوجود أي مجتمع أو منظمة أو دولة، بخلاف ذلك لن تدوم دولة إسرائيل.**
6. الإكراه في الأمور الدينية يمكن أن **يكون بمثابة انفجار وطني**، وفي أفضل الأحوال، من شأنه أن **يؤخر عملية الانصهار الداخلي، وهي الحاجة الأساسية والشرط المسبق لوجود الدولة.**
7. النظام الديمقراطي وحرية الإنسان **شرط أساسي لوجود شعبنا ونمو بلدنا.**
8. دولة لا تتمتع بسيادة القانون، **لا تتمتع بالحرية**.
9. يتسبب الدين ممثلاً برجال الدين **بإحداث الانقسامات** باسم الدين.
10. **لن تكون إسرائيل دولة ديمقراطية** إذا لم تتغلب على مشكلة الانقسام والتفكك.

- **التيار الديني كنموذج حالي:**

ينظر التيار الديني إلى الدولة، باعتبارها أداة لتحقيق لأغراض دينية وليست مؤسسة غرضها تنظيم الحياة المشتركة، فالأحزاب السياسية الأرثوذكسية المتطرفة تقضم أسس الدولة عندما تشارك في اللعبة السياسية، رغم أنها لا تؤمن بقوانينها، بالنسبة لهؤلاء الدولة ليست إلا وسيلة تسمح لهم بالعيش في مجتمعات انفصالية تتمتع بالحكم الذاتي وأداة لتلقي الميزانيات. من هذا المنطلق أدركت المرجعيات الدينية الصهيونية أن تعاظم تمثيل أتباعها في سلك القيادة السياسية والعسكرية يمكنّها من التأثير على دوائر صنع القرار السياسي، لتحقيق تطلعاتها الدينية.

بالرجوع إلى رؤية بن غوريون فقد حذَر بشدة من اختراق التيار الديني للدولة، لإدراكه أن شهية هؤلاء للإمساك بالسلطة لن تقف عند حد الشراكة الشاملة، وسيكون هناك سعي دائم لتحقيق نفوذ على مراكز صنع القرار في الدولة، مع ذلك تقيد بحساسية الظرف التأسيسي للدولة، ولم يتناول سوى عدد قليل من القضايا الجدلية بين الدين والدولة، لكن ما أسسه ضمن ما سميّ بـ"الوضع الراهن" تغير مع الوقت وأُحدثت اختراقات عديدة في الوضع الذي كان قائماً والتي عارضها بن غوريون بشدة، وبدأت معالم الضرر تظهر على وجه الدولة، خاصة مع صعود التيار الديني المتشدد متمثلاً بسموتريتش وبن غفير كائتلاف حاكم في حكومة نتنياهو الحالية.

- **تأثير تضخم التيار الديني على الدولة**

بالاستناد إلى الخلفية الدينية والمعتقدات الإيديولوجية التي تقود التيار الديني في الواقع الحالي، يمكن فهم حجم التأثير في مرتكزات بقاء الدولة والتي تشمل:

1. **الحمض النووي لهوية الدولة:**

- تغيير حدود القيم (القوانين الأساسية لإنشاء الدولة) التي تقف عائقاً أمام مخططاتهم أو أهدافهم.
- رفض الاستماع إلى آراء والمشاركة في القرار، وأي معلومات تتعارض مع الرؤية - يتم إسكاتها.
- الاعتقاد بإسرائيل كدولة يهودية دينية، ينبغي أن تقوم على الشريعة وعلى القانون العبري، في حين أن اعتماد الدولة على القانون العلماني الغريب عن روح اليهودية يعتبر بمنزلة كارثة لا بدّ من إصلاحها.
- المفهوم المسيحاني، في جوهره يقوم على إنكار الواقع.
- النخب الحاخامية والتعليمية والسياسية داخل الصهيونية الدينية تعمل على إعادة صياغة الطابع المميز لحركتها من خلال حث جماهيرها على تحمل عبء التحول

إلى ديانة الدولة، وتستخدم هذه النخب التحول كوسيلة لتذكير الناس بأن التحول إلى ديانة الدولة هو أمر ضروري.

- تقديم الالتزام بالشريعة على أي مبدأ أو أمر.
- اعتماد منهج الحكم من منطلق عقائدي.
- لا ينظر إلى "الدولة والجيش" والاستيطان كقيم قومية أو جزء من مرتكزات الأمن القومي الصهيوني، بل يعتبرها التيار الديني أدوات مقدسة، لكونها تساهم في تحقيق الهدف المقدس الأهم يهودياً، وهو إقامة دولة اليهود الربانية على يد "المخلص".
- حسم القرارات المصيرية داخل عباءة رجال الدين.
- الخلط بين المتطلبات السياسة وتعليمات الحاخامات، فالحاخام مردخاي إلياهو أكبر مرجعية روحية للتيار الديني الصهيوني، والذي يحرص كل القادة المتدينين على تقبيل يديه والحصول على تبريكاته: أصدر فتوى تبيح إبادة الفلسطينيين عملاً بالفريضة التوراتية التي تقول "اذكر عدوك وأبده"[23].
- هوية اليهودي تحدد حسب أصول الشريعة اليهودية.

التعبير الأكثر دقة عن ذلك يبرز في حديث لسموتريتش في الكنيست بمناسبة عيد الفصح اليهودي يقول فيه: "في كل مرة، قبل الفداء مباشرة، تأتي الروح الشريرة، على شكل حسابات، كأمريكا والوضع الإقتصادي، كذلك هناك لاهاي قبل الفداء مباشرة، يجب علينا أن نقتل كل الحسابات، يجب أن نتبع المعتقد اللاهوتي".

2. المؤسسة العسكرية:

- رفض أوامر القادة: الحاخامات يحرصون على تذكير طلابهم الذين يعدّونهم لقيادة الجيش والدولة بأنه لا مصدر أكثر قدسية من تعليمات التوراة والكتب المقدسة اليهودية أي تعليمات تصدرها قيادة الدولة يجب أن تفقد شرعيتها في حال تعارضت مع تعاليم الدين التي تحتكر المرجعيات الروحية للتيار الديني الصهيوني الحق في تفسيرها.
- ازدواجية الولاء: ينقسم الجندي المتدين بين ولائه للجيش وبين أوامر قادته فيما ما يعرف "بالضبط والربط" وبين ولائه لتعليمات وفتاوى قادته الروحيين. في النظم الديمقراطية ينحصر دور المستوى العسكري فقط في تنفيذ السياسات التي تقررها الحكومات التي تفرزها الانتخابات، ويعد عدم التزام العسكر بتعليمات الحكومة تقويضاً عملياً لتلك الديمقراطية، هنا يكمن الخطر في تبوؤ المتدينين للمواقع القيادية في الجيش، فالقائد والجندي المتدين في الجيش الإسرائيلي عندما يفرض عليه الاختيار بين تنفيذ الأوامر العسكرية الصادرة عن قيادته وحكومته المنتخبة، وتعليمات مرجعياته الروحية، فإنه لا يتردد في تلبية تعليمات المرجعيات الدينية. الجنرال يسرائيل فايس كبير حاخامات الجيش الذي قال مؤخراً إنه يفضل خلع بزته

[23] معاريف 28-3-2005

العسكرية على تنفيذ أي أمر يصدر عن قيادة الجيش ويتعارض مع تعليمات الحاخام إبراهام شابيرا، ثاني أهم مرجعية روحية للتيار الديني الصهيوني، مما ينعكس على مبدأ الانضباط العسكري.

- المرجعية الدينية في أداء التكليف العسكري، ما يؤدي خسارة روح الجيش بكونه بوتقة الصهر، وتقويض الدافعية القتالية في حال تعارضها مع المصالح الحاخامية.
- الوقوف بوجه القرارات السياسية مصيرية (إخلاء المستوطنات- خطة فك الارتباط).
- تقدير موقف مؤدلج: صاحب التقدير المهني المؤدلج؛ يؤثر على التقدير المهني الصادر عنه، وهو ما حدث فعلا مع رئيس قسم الأبحاث في شعبة الاستخبارات يعكوف عميدرور، الذي كان متديناً، وكانت تقديراته المهنية متأثرة بأفكاره الدينية.
- الأداء العدواني: رفض مبدأ ضبط النفس لدى الجيش ويدفع نحو نهج متشدد وعدواني.
- العمل على إنشاء خلايا ومجموعات فرعية داخلها ذات الروح العسكرية الممتدة من النظرة الحاخامية.
- الروح القتالية: إذا كان الأمر بالنسبة للجندي العلماني العادي يتعلق بحماية الدولة من الأعداء الذين يسعون إلى تدميرها، فهو بالنسبة للجندي المتدين، يتعلق أيضاً بحرب الله ضد أعدائه.
- صعوبة فهم السياسات وعدم تقبلها، بالنسبة لهم إذا كانت الإنجازات العملياتية للجيش الإسرائيلي ونتائجها لا تبشر بوضوح بالتقدم نحو "إخراج الخير المخزن في البلاد، وتطبيق سيادتها على أراضي الدولة وتعزيز الخلاص"، فمن الصعب للغاية احتواء خيبة الأمل كموضوع فك الارتباط".

1. نظرية الصراع:

- أصحاب النظرة العلمانية أكثر استعداداً للتوصل إلى تفاهمات وتسويات مع العدو، الخلافات بين اليمين واليسار حول هذه المسألة ستدور حول اعتبارات استراتيجية، وسيكون هناك نقاش حول الفرص والمخاطر الموجودة في كل خطوة من خطوات التنازل والانسحاب، وبهذا يتفق الطرفان على قاسم مشترك من المعايير لكل تصرف يكون بمثابة اختبار حقيقي لاعتبارات مصلحة الدولة ومواطنيها. لكن صاحب الأيديولوجية الدينية، والذي لا يكون الصراع في نظره قومياً وإقليمياً بحتاً، لا يشاركه تلك التعريفات الأساسية، وبالنسبة له فإن الشعب الجالس في صهيون هو ممثل الله على الأرض، وبالتالي لا يجوز له أن يناقش والتسويات الناشئة عن اعتبارات سياسية حقيقية على الإطلاق. الفكر الذي يرى أن المقاتلين معنا لأننا مع الله، وأن هدف الشعوب العربية هو منع تقدم عملية الخلاص، والفكر الذي يقول أن دولة إسرائيل تقدس الله من خلال انتصاراتها، لا يترك مجالاً لأي نقاش حول الترتيبات التي تتضمن التسوية، فالصراعات المسلحة بين شعب إسرائيل وأعدائه لا يجب أن يُنظر إليها على أنها صراعات بين كيانات قومية مختلفة فقط، بل أيضًا على

أنها حرب بين إله إسرائيل وأعدائه المنتفضين ضده. يستدل على هذا الرأي في مصادر من كتب الحكماء التي تنص على أن "كل من يقوم على إسرائيل بهذه الطريقة يقوم على الله".

- حاخامات الصهيونية الدينية طوروا رؤى جديدة خلقت بنية لاهوتية أصلية تقودهم إلى رؤية المواجهة المادية بين دولة إسرائيل وأعدائها بطريقة فريدة، مختلفة تمامًا عن تلك السائدة بشكل عام عند المجتمع الإسرائيلي.
- يعتبر الحاخامات الصهاينة أن الانسحاب من أرض إسرائيل هو أمر محظور بكل الأحوال وأن نشاط جندي في هذه المسألة يتعارض مع الشريعة، مما يخلق مشكلة معقدة مع القادة وداخل الجيش.
- إن النظرة الدينية الميتافيزيقية للصراع بين إسرائيل والعرب تؤثر على عملية صنع القرار، ورغم أنه حتى الآن لم يكن هناك ارتباط وثيق بين عالم الفكر والأيديولوجية لمدرسة مركز الحاخامات وحاخامات الصهيونية الدينية والقيادة في جيش الدفاع الإسرائيلي، إلا أننا نشهد اليوم انتشارًا مكثفًا لخريجي المدارس الدينية في مناصب قيادية أيضًا إلى القيادة العليا قد تؤثر بناءً على اعتبارات القادة في اتخاذ القرارات فمثلاً، تُشكل مفاهيم التقديس وأحكام الشريعة في الساحة العسكرية أو التصور الإيجابي لفكرة "الانتقام من الأمم" حافزاً لشن العمليات العسكرية والحروب.
- صاغ المركز الحاخامي وجهة نظر مفادها أن حروب البلاد هي استمرار للصراع الأبدي بين دول العالم التي تمثل مناهضة القداسة وشعب إسرائيل الذين يمثلون القداسة، ووفقاً لهذا التوجه، فإن سبب صراع العرب ليس صراعاً إقليمياً، بل الرغبة في وضع عائق أمام ظهور القداسة في العالم، كما دفعت حاخامات الصهيونية الدينية إلى رؤية الصراع العسكري بين دولة إسرائيل وأعدائها على أنه صراع بين الأديان. ويصور هذا الصراع في نظرهم بروح كتاب صامويل هنتنغتون "صراع الحضارات" على أنه صراع لا تكون فيه حرب الشعب اليهودي مع الشعوب العربية صراعاً إقليمياً في المقام الأول، ولا صراعا بين كيانات قومية من أجل المصالح السياسية والاجتماعية، وأمنية، بل صراع من أجل الحقيقة الدينية والأخلاق الدينية.

يقول الحاخام مناحيم مان: "إذا قمت بتفسيرها (حروبنا) على أنها صراع إقليمي أو كنضال من أجل مجرد الاستقلال، فإنك تخطئ ضد الحقيقة، إن عدونا يدرك جيدًا أن الحرب ليست على الأرض، بل على ما هو اسم الله".

وفقا للحاخام وايزمن، فإن جذور فشل الجيش الإسرائيلي في لبنان "هي الفهم الخاطئ لجوهر الحرب، وحقيقة أن العدو يدرك العنصر الديني والروحي للنضال، وهو ما لا يعرفه شعب إسرائيل ويتسبب باستنزاف قوة جيش الدفاع الإسرائيلي".

يقول الحاخام إليعازر أهارونسون، رئيس مدرسة هسدير الدينية في حولون: "كل حرب ضد شعب إسرائيل هي حرب ضد الله".

ويرى الحاخام إليعازر شنوالد، رئيس مدرسة هسدير الدينية في موديعين "إن شعب إسرائيل هم شعب الله، وبالتالي فإن حرب بقائه في نظره هي حرب الله، حرب بقاء الإيمان التوحيدي في العالم".

كذلك يضيف الحاخام أريئيل: "كل صراع بين شعب إسرائيل وأعدائه، حتى لو بدا سياسيًا، أو حتى اقتصاديًا، هو في الواقع صراع ديني، بين إله إسرائيل والرب، وهو خطأ أعداء إسرائيل".

2. المؤسسة القانونية:

- فرض الدين على الدولة: اختلاف جذري في موضوعات حقوقية عديدة مع الدولة، مثل: عدم اعتراف الدولة بالزواج العلماني، وتدخّل المؤسسة الدينية في العديد من جوانب "الأحوال الشخصية"، إلى جانب تقييد حركة المواصلات في شوارع معينة يسكنها المتدينون أيام السبت، ومنع استيراد لحم الخنزير، وتدخل المؤسسة الدينية في منح لقب "كوشير" للمطاعم التي تُقَدِّم طعامها وفق أصول الشريعة.
- الحاخامية فوق القانون: قضايا الفساد لم تكن بعيدة عن الحاخامات، فالحاخام إلياهو باكشي الذي مات بفيروس كورونا، اتهم بممارسة التزوير والاحتيال والسرقة، إلا أن القضاء لم يستطع إدانته، خوفا من غضب عارم قد يطيح بالحكومة والقضاء، فهو يعتبر بالنسبة للمستوطنين خطا أحمر.
- الشريعة هي الممثل القانوني الوحيد: في دراسة أعدها قسم العلوم الاجتماعية في جامعة بار إيلان التي يسيطر عليها المتدينون. تبين أن أكثر من 90% من المتدينين أنه في حال تعارض قوانين الدولة وتعليمات الحكومة مع فحوى الفتاوى الصادرة عن الحاخامات، فإن عليهم أن يتجاهلوا قوانين الدولة وتعليماتها، ويعملو وفق ما تنص عليه فتاوى الحاخامات.
- تطويع القوانين خدمة لمصلحة التيار الديني ومعتقداته: يستدل بذلك من خلال التعديلات القضائية التي أحدثت ثورة في الكيان.